

"تسليم لغوي"

الوجه النحوي المرذود في معجم الأغلط الشائعة للعدناني
دراسة نقدية على هدي معيار التضمين

Productive Syntactic Angle in the Common
Mistakes Dictionary of Al-Adnani
(Critical Study in terms of Inclusion Criteria)

م.د. لطيف نجاح شهيد القصاب

Asst.Dr. Lateif Najah Shahid Al- Qsab

جامعة وارث الأنبياء / كلية القانون

College of Law , University of Warith Al- Anbiya

lateefiraq@yahoo.com

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

الملخص

لا يخفى على المهتمين بموضوع التصحيح اللغوي الأثر الكبير الذي لما يزل يحدثه معجم الأغلط الشائعة للأستاذ المرحوم محمد العدناني في مجال الحكم على التعبير اللغوي المختلف عليه سواء بالصحة أم الخطأ. فقد تهيأ لصاحب هذا السفر من الشهرة وذيوع الصيت ما لم يتهيأ لكثير من أقرانه ممن سبقه في عالم التصحيح اللغوي أو ممن عاصره أو ممن جاء بعده . والحق أن كثيراً مما حكم العدناني بتخطئه كان وما يزال من ذلك النوع الذي يجافي الاستعمال السليم للغة، ولا سبيل لتصحيحه مطلقاً، لكن أمراً كهذا ليس هو من قبيل القاعدة العامة إذ إن ثمة قسماً معتداً به من تلك الأحكام لم تكن لتخرج عن دائرة الصحة اللغوية لو أن صاحب المعجم تعامل معها بشيء من المرونة، أو أخضعها لمعيار التضمين النحوي، وهو المسار الذي يسير في مضماره هذا البحث.

الكلمات المفتاحية : التضمين، معيار، معجم، الصواب، الخطأ.

Abstract

The great impact the Lexicon of Common Mistakes, by late Professor Muhammad Al-Adnani, has on the field of judging disputable linguistic expressions is conspicuous to those interested in the subject of linguistic correction. This author had repute and fame none of his peers who preceded him, his contemporaries, or those who came after him had.

In fact, many of the linguistic expressions El-Ednani deemed incorrect have been contrary to proper linguistic usage, and there is absolutely no way to correct them, but there are not always fixed rules to follow in order to determine whether a linguistic expression is incorrect; however, a considerable number of expressions would not have been deemed incorrect if author of the lexicon had tackled them slightly flexibly or subjected them to the criterion of grammatical implication¹, which is the domain of this research.

1) (Grammatical implication , page 20 , by Daniel Michael 1978 .

"The term grammatical 'implication' is restricted to those instances wherein the propositional content of sentence is implied by that of another". .

ملاحظة: هناك من يفضل استعمال مصطلح

(grammatical inclusion)

للتعبير عن التضمين النحوي لكنني أخذت بالمصطلح الأكثر تداولاً، وشيوعاً بين الدارسين وهو

(grammatical implication)

المقدمة

التضمين النحوي أسلوب لغويّ شائع في العربية، وهو شاهد على مرونة هذه اللغة المعطاء وما تحفل به من سعة وثراء، والتضمين بوجه عام مما تعاورته أذهان النحاة واللغويين والبلاغيين والمفسرين قديماً وحديثاً، وحرّيت تضمين النحويّ بوجه خاص أن تُفرد له مساحة وافية من مضامير القول فلا يُحصَر في زاوية قصّية بحدود ما سُمع منه في عصور الاستشهاد؛ لأنّ التضمين النحويّ ضارب في جذور الكلام العربيّ وفنونه، وآية ذلك ما ذكره ابن جني (٣٩٥ هـ) في قوله: ((هذا من أسدٍّ وأدمثٍ مذهبِ العربية، وذلك أنّه موضعٌ يملك فيه المعنى عنانَ الكلام))^١، فالأولى بهذا الأسلوب السديد إذن أن لا يُنحَى عن جادة القياس، ورحابة آفاقه بذريعة أو بأخرى، لاسيما إذا كان فيه ما يصلح لتصحيح تعبير نحويّ هنا أو هناك. ومن المناسب القول هنا إنّ العربية بما فيها من اتساع ومرونة تبيح استعمال كثيرٍ من التراكيب النحوية ما وجدت لها سبيلاً من الصواب. أمّا إذا لم يكن من التشدّد في التخطئة بدٌّ فليكن ضمن دائرة الصوت والإملاء، وما يتعذر التماس وجه صحة له من النحو والتصريف. وليس المقصود مما ورد من كلام حتى الآن هو تكريس الفكرة التي تحصر هدف الدراسات اللغوية ببيان أوجه الخطأ والصواب، ومحاولة فرز التعبير السقيم عن السليم فحسب، مما هو متعارف لدى ذوي العقل اللغوي التقليدي^٢ بل إن المأمول من هذه الدراسة الاتساق مع متطلبات البحث اللغوي الحديث الذي ينشد مراعاة سنن التطور التي تصيب اللغة عادة، مع التأكيد على مسألة النظر إلى الاستعمال اللغوي المعاصر بما لا يضر في شيء من ثوابت اللغة لاسيما إذا كان البحث جارياً في إطار اللغة

العربية المرتبطة أيما ارتباط بجذورها، وينابيعها الأولى.

ومما يجدر ذكره هنا أن هذه الدراسة رجعت إلى جملة من الدراسات التطبيقية السابقة التي عالجت موضوع التضمن النحوي في إطار القرآن الكريم والشعر العربي القديم، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر كتاب التضمن النحوي في القرآن الكريم للدكتور محمد نديم فاضل، وبحث التضمن النحوي في نماذج من شعر حاتم الطائي للباحثة منى صالح العجرم، فضلاً عن كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي رأى أصحابها ضرورة التعويل على معيار التضمن ومنها تصحيحات شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ)، وكتابات الدكتور أحمد مختار عمر .

وقد توزع البحث على عنوانات فرعية انتهت بدراسة تطبيقية استندت إلى استقراء دقيق لكل المسائل التي تصدّى لبحثها صاحب معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة بغية الاهتداء إلى جملة ما منعه المؤلف منها وكان بالإمكان تصويبها في ضوء معيار التضمن النحوي، وهو المعيار الذي أجاز من لدن هيئة علمية معروفة، وعمل بمقتضاه فريقٌ من أكابر العلماء المحدثين، لكن صاحب المعجم وقف منه، ومن مستعمليه على السواء موقفاً لم تغادره - كما يبدو - نزعة التحامل أو التحفظ الماثلة في صريح ما كشف عنه تعليقه الذي سنورده لاحقاً تجاه استعمال هذا المعيار وتجاه الأعلام الذين أجازوا العمل بمقتضاه من القدماء والمحدثين^٣.

نبذة مختصرة عن معجم الأغلط اللغوية المعاصرة

يُعدّ معجم الأغلط اللغوية المعاصرة للعدنان استكمالاً لمشروعه المعجمي الأول الذي وسمه بمعجم الأخطاء الشائعة الذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٣ . والمعجم بحسب مؤلفه اعتمد على ١٣٦ مصدراً لغوياً وهو متكون من (٨٧٠) صفحة، ومرتب على الطريقة الألفبائية، وقد كشف العدنان في مقدمته عن مذهبه في قبول الوجه الصحيح اعتماداً على جملة معايير هي^٤ :

١. القرآن الكريم: شغل الاستشهاد بالقرآن الكريم حيزاً واسعاً من متن المعجم، وغالباً ما يعمد المؤلف إلى استقصاء مصاديق المواد اللغوية المبحوثة في المصحف الشريف مع التنبيه على ما يعتورها من أمور صرفية ونحوها - إن وجدت - .

٢. الحديث النبوي الشريف: كان للحديث الشريف حضور كبير في متن المعجم لكن للعدنان مذهب الخاص في اعتباره حجة لغوية، فقد رفض المؤلف الاحتجاج به من دون أن يخضعه - بحسب قوله - إلى اجتهاده الشخصي، فلا يقبل منه إلا ما يوافق عقله طبقاً لما صرّح به في مقدمته^(٥).

وليس ثمة اعتراض على قبول الحديث الشريف أو رفضه إذا كان الرفض والقبول مبنيين على أسس لغوية متينة كما هو المعتاد في البحث العلمي الرصين، أمّا إذا كان ذلك الرفض والقبول انصياعاً إلى ما تمليه بعض النوازع الشخصية ونحوها، مما هو مدرج ضمن ذرائع رافضي الاستشهاد بالحديث الشريف فهذا كلام مردود، ويُفترض أن ياباه المنطق اللغوي السديد^٦.

٣. المعاجم اللغوية: للمعجم ولاسيما المعجم القديم مكانة لا تعدلها مكانة أخرى عند العدنان، يلاحظ ذلك في اعتماد المؤلف على عدد منها يصل

بعض الأحيان إلى أكثر من اثني عشر معجماً مع ترجيح استعمال ما يسمى بالعاميِّ الفصيح، وهي الكلمات التي تشيع في اللهجات العربية المعاصرة ولها أصل في المعاجم القديمة . وكذلك ما شاع من الكلمات المعرّبة والمولّدة وإن لم تثبتها معاجم اللغة المعتمدة.

٤. شواهد من الشعر العربي القديم.

٥. مجامع اللغة العربية في بغداد ودمشق والقاهرة وعمّان.

٦. كتب النحو مع ترجيح ما يراه المؤلف مناسباً عند التنازع بين مدرستي البصرة والكوفة.

٧. كتب اللحن اللغوي القديمة والحديثة، مع الردّ على الآراء التي يراها المؤلف مجانبةً للصواب.

التضمين :

التضمين في اللغة هو ((جعل الشيء في شيء يحويه))^(٧)، وفي الاصطلاح هو إشراب لفظ معنى لفظ آخر، فيُعطى الثاني حكم الأول، وفائدته أن تؤدي كلمة معنى كلمتين، وهو حكم شامل للتضمين اللغوي بصفة عامة أي ما كان مندرجاً تحت علوم النحو والبلاغة والعروض^(٨). وما نحن بصدد هنا لا يتعدى علم النحو بمعنى النظر إلى التضمين بمعناه النحوي ذلك أنه الميدان الذي يجري فيه تفسير التعبير الخارج عن الأسلوب المغاير للأداء المعتاد، وبما يجعل من التضمين أداة تفسير أكثر منه قاعدة لغوية، هذا أولاً^(٩)، وثانياً حصر التضمين بحدود الفعل دون الأسماء والحروف، وهو ما يتفق مع عنوان هذا البحث على أنه يتفق من ناحية أخرى مع الحدّ الذي رسمه السيوطي (ت ٩١١ هـ) للتضمين النحوي حين رأى جريانه في نطاق مضمار من الكلم

هو مضمار الفعل على وجه التحديد^{١١}، وما يتفرع منه - أي الفعل - لازماً أو متعدياً إلى مفعول واحد أو اثنين بحرف أو من دونه، وكذلك الحال في حركة الفعل من التعدي إلى اللزوم والعكس أي الانتقال من اللزوم إلى التعدي كما في تضمين الفعل «عزم» معنى الفعل «نوى» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ﴾ سورة البقرة: من الآية ٢٣٥^(١١)، وكذا تضمين الفعل «يشرب» معنى الفعل «يرتوي» في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ سورة الإنسان الآية (٦)^{١٢}.

إن إعمال النظر في بعض كتب التراث العربي تفضي بنا حثيثاً إلى نتيجة مفادها أن هذا الأسلوب اللغوي كان قد أجزى العمل به - كما أشير إلى ذلك سابقاً - منذ تاريخ بعيد من لدن عددٍ من قدماء النحويين بصرف النظر عن أن سبب اصطلاح التضمين النحوي بالمعنى المتداول حالياً لم يكن حاضراً في أذهانهم آنذاك، فهذا الأمر طبيعي الحدوث في معظم العلوم والفنون ومرده إلى سنن التطور التي تستلزم فسحة من الزمن تطول أو تقصر قبل تبلور فكرة معينة بقالب لفظي معين تحظى باتفاق معظم العلماء، فهذا الفراء وهو من أعلام القرن الثاني الهجري (ت ٢٠٧ هـ) يتكئ في تسويغ شطراً واسع من وجوه الكلام اعتماداً على أسلوب التضمين النحوي^(١٣)، ونظير ذلك ما فعله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) حين عدّ التضمين في الأفعال لوناً من ألوان التوسع اللغوي، ومثّل له بما يرد من استعمال الفعل «أصبح» في بعض التعبيرات بمعنى «صار»^(١٤).

والاصطلاح على هذا الأسلوب - أي التضمين النحوي - بعبارة التوسع اللغوي كان قد ورد في كلام لابن جنبي (ت ٣٩٣ هـ)، وهو قوله: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن

العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز اسمه ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ سورة البقرة: من الآية ١٨٧، وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها أو معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه^(١٥).

وقد عمل بمقتضى معيار التضمين النحوي جملة من رجال التصحيح اللغوي منهم شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) حين صحح جملة مما خطأه الحريري من أفعال استعملت متعدية بالحرف وهي مما يتعدى بنفسه^(١٦). على أن هناك من نظر إلى التضمين والمجاز على أنها بمعنى واحد، والحال أنهما ظاهرتان لغويتان مختلفتان إذ التضمين لا يتحول عن أصل معنى الوضع في فعل ما إلى معنى آخر على سبيل المجاز لا الحقيقة كما هو الحال في أساليب المجاز بل إن التضمين هو أن يُقصدَ بالفعل معنى حقيقة وضعه ولكن بمعونة فعل آخر يناسبه من حيث المعنى ويخالفه من حيث اللزوم والتعدي فيجري مجراه تعدياً ولزوماً^{١٧}.

ومن المعلوم أن المحدثين ذهبوا في التضمين النحوي مذاهب شتى فمنهم من عدّه أداةً من أدوات القياس، ومنهم قصره على السماع، ومنهم من رفضه، وحذّر من التوسع باستعماله بوصفه خطراً على اللغة!^(١٨).

وليس من وكذ هذا البحث الاستفاضة التامة في تقصي الآراء تجاه معيار التضمين ذلك أن استذكار السجالات التاريخية لموضوع لغوي معين بما يحمله من أدلة نقض وإبرام هو مما لا ينبغي الإفاضة فيه، والاستغراق في تفاصيله

مادامت الظاهرة اللغوية قيد البحث مسلماً بوجودها الفعلي في الواقع اللغوي، ومقبولةً علمياً في أوساط الباحثين الأكاديميين كما سيتأكد ذلك لاحقاً، ومن نافلة القول التصريح بأن الظواهر اللغوية المثيرة للسجال يُبتلى المنقسمون عليها غالباً بأفات التهافت والاضطراب قبل بلوغها آوان النضج والاستواء، وهو الأمر الذي عبّر عنه أحد الباحثين بالقول إنهم -أي المنقسمين على معيار التضمين رفضاً وقبولاً- كانوا قد ((تناولوا موضوع التضمين من خلال مسائل جزئية، وأحكام متفرقة، وأمثلة مفردة، ومشادات كلامية، ومناقشات سطحية، بعيداً عن التفكير التكاملي والنظرة الشمولية))^(١٩)، وهو أمر لا نملك إلا التسليم به لاسيما إذا كان المقصود به تصوير الرؤى الضيقة لبعض المشتغلين في حقل التصحيح اللغوي الحديثة ممن شادوا أطهرهم الفكرية على أساس الاختلاف مع أندادهم الذين يقاسمونهم حرفة نقد الكتاب والمتكلمين، ومما لا ريب فيه أن أحد أكبر الأسباب وراء استثناء حالة الانقسام الحاد تجاه معيار التضمين راجع إلى ذاتية المتناول ومحاولته إظهار التفوق على الآخر المختلف معه فكرياً ناهيك عن انتفاء وجود اتفاق جماعة موثوقة من العلماء على رأي محدد وموحد تجاهه. وغني عن البيان القول إن إجماعاً من هذا القبيل لم يتحقق عند القدماء، وهو أمر مردّه إلى طبيعة الحياة العلمية آنذاك وعدم الاتفاق مبدئياً على اصطلاح يميّز هذا المعيار تمييزاً لا لبس فيه، وقد أشرت إلى هذا الأمر في مفتتح الكلام حين أوردت جملة من آراء قدماء النحويين وإدراجهم إياه في باب التوسع اللغوي وهو باب يلجحه كثير من زمر القول على تفاوت في ما يجمعها ويفرقها. على أن هذا الأمر قد تغير في عصرنا الحاضر حين شهد المجتمع اللغوي اتفاق مؤسسة لغوية مرموقة على تعريف

التضمين النحوي تعريفاً مانعاً جامعاً وكذا القبول بقياسيته، وهو ظاهر قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي وافق على إدراج التضمين النحوي ضمن معايير الخطأ والصواب عندما عرّفه بما مضمونه أداء فعل مؤدّى فعل آخر، فيُعطى حكمه في التعدية واللزوم، وإنّه قياسيٌّ ما تحققت المناسبة بين فعلين ووجدت قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر بلا لبس ومع ملاءمة التضمين النحوي للذوق في الأسلوب اللغوي العربي^(٢٠).

وبقدر ما يتعلق الأمر برجال التصحيح اللغوي المحدثين ممن أبى العمل بمقتضى التضمين النحوي بذريعة أو بأخرى أقول إذا كان ممكناً التماس العذر لمن نادى منهم برفض التضمين النحوي والتحذير من استعماله أو التحفظ عليه قبل صدور القرار الجمعي الذي ورد مضمونه آنفاً فلا عذر لمن عاصر إصدار ذلك القرار، ولا سيما الأستاذ محمد العدناني الذي بنى منهج معجمه في الأساس على جملة من الاعتبارات ومنها الاعتماد على قرارات مجمع اللغة العربية، ومجمع اللغة العربية في القاهرة أحدها^(٢١)، لكنه وقف موقفاً من قرار التضمين النحوي تشعر معه كما لو أنّ الرجل كان في معرض التعريض بالآخر المختلف عنه فكريباً سواء أكان هذا الآخر فرداً لغوياً أو جماعة لغوية وذلك حين يقول: ((وأنا أرى أن نقلل لجوءنا إلى التضمين، أو إشراب الفعل معنى فعل آخر لمناسبة بينهما، ابتعاداً عن الفوضى، وحباً بالتقيّد بما جاء في المعجمات، واجتناباً لكثرة العقبات، التي قد يضعها في سبيلنا ما أجاز به ابن سيده، والغلابيني، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة))^(٢٢).

ولعلّ من المناسب لنا قبل الشروع في تفاصيل الدراسة التطبيقية أن نذكر على نحوٍ من اليقين بأن التضمين أضحى منذ أن توافقت على القبول به

أوساط لها ثقلها العلمي قبل أكثر من خمسين عاماً أضحى معياراً للمراجعة الخطأ والصواب، وحجة لا ينبغي التغاضي عنها في معرض قرع الحجة بالحجة، وكذا في إبرام ما تنقضه أقوال المعترضين.

الدراسة التطبيقية

بلغت المسائل التي رأى العدناني تخطتها في معجمه وكان بالإمكان التماس الصحة لها لو أنه أخذ بمعيار التضمين النحوي ست مسائل على أن هذا العدد لا ينبغي الاستهانة به من حيث إنه قابل على توليد عشرات الأمثلة الأخرى إذا أخذنا بالحسبان أن محور التخطئة في هذه الأمثلة هو الفعل أو ما في معناه بما يتضمنه ذلك من اشتقاقات بحسب أزمنة كل فعل وما يحتمله من أبنية وتراكيب. ويمكن إجمال المسائل الموزعة في معجم الأغلط اللغوية المعاصرة للعدنان بالآتي:

أدى ب، وأداه

من جملة التعبيرات الشائعة التي خطأها محمد العدناني في معجم الأغلط اللغوية المعاصرة قولهم: (أدت الحرب بهم إلى الهلاك إليهم)، والصحيح برأيه أن يقال: (أدت الحرب الهلاك إليهم)^{٢٣}.

ومما ساقه المؤلف - رحمه الله تعالى - لتعزيد رأيه المتقدم ذكره هو أن الفعل (أدى) يتعدى إلى المفعول الأول بنفسه لا بحرف جر مستشهدا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^{٢٤}. وليس ثمة أي اعتراض على صحة الوجه الذي ذهب إلى تبنيه العدناني أي

جملة : (أدت الحرب الهلاك إليهم)، فهو أسلوب فصيح لا غبار عليه لاسيما ما يتعلق بالتعدية المباشرة للفعل (أدى) على نسق الآية الكريمة المستشهد بها، ولكن ثمة اعتراض على الجزم بتخطئة جملة : (أدت الحرب بهم إلى الهلاك)، إذ بالإمكان تسويغ التعبير السابق بتضمين الفعل (أدى)، ومعناه اللغة الإيصال والانتهاء^{٢٥} معنى الفعل (أفضى)، وهذا مما يتعدى بحرف الجر (إلى)، ومن معانيه الوصول والانتهاء أيضاً. جاء في لسان العرب ((أفضى فلان إلى فلان أي وصل إليه، وأصله أنه صار في فرجته وفضاءه وحيزه... أفضى الرجل إلى امرأته بأثرها وجامعها... والإفضاء هو الانتهاء))^{٢٦}، ومما ورد من معاني (أفضى) في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٢١) ٢٧.

وفي السياق نفسه منع العدناني أن يقال : (أدى فلاناً حقه)، والصواب عنده أن يقال : (أدى إلى فلان حقه)^{٢٨}. ويمكن تصحيح المثال المرفوض على تضمين الفعل (أدى) معنى الفعل (أعطى) المفيد للمعنى نفسه، والمتعدي إلى مفعولين بغير واسطة نحو أعطاه مالا^{٢٩}.

أخلف ب

ومما خطأه العدناني ولم يحتمل فيه الصحة على التضمين قولهم : (أخلف فلان بوعده) والصحيح أن يقال : (أخلف فلان الوعد) متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد أو أن يقال : (أخلفه الوعد) متعدياً إلى مفعولين اثنين، وسيله إلى ذلك الحكم هو أن هذا الفعل أي (أخلف) جاء متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد في الأسلوب القرآني اثنتي عشرة مرة، منها قوله تعالى : ﴿ فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًّا حَسَنًا

أَفْطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمُ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمُ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي ﴿٣٠﴾ في حين أنه ورد متعدياً إلى مفعولين اثنين في لغة القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ٣١.

وليس من شك في أصالة التصحيح على سمت القرآن الكريم، ورجحانه على ما سواه، لكن هذه الحقيقة الناصعة ينبغي أن لا تُقْصِي سعة العربية، تلك السعة التي تتيح لنا تصحيح ما قد يُعترض عليه من أساليب لغوية بوسائل عدة، من بينها التضمين، وعليه سيغدو سائغاً تصحيح التعبير المرفوض أي: (أخلف فلان بوعده) على تضمين معنى الفعل (أخلف) معنى الفعل (أزرى) قال ابن منظور: أزرى بالأمر: تهاون، وقال الجوهري (٣٩٣ هـ): ((والإزراء: التهاون بالشيء، يقال: أزريت به إذا قصرت به)) ٣٢. وتضمين الفعل (أخلف) المثبت معنى الفعل (أزرى) أوفق من تضمينه معنى الفعل المنفي (لم يبر) كما ذهب إلى ذلك الدكتور أحمد مختار عمر رحمه الله حينما أجاز تعدية الفعل (أخلف) بالحرف على تضمينه ((معنى «لم يبر» فيعدى بالباء)) ٣٣.

أكد به و أكد على، وتأكد من

ومن التعبيرات التي خطأها العدناني ولها وجه مقبول بحسب معيار التضمين النحوي منعه أن يقال: أكد بأن الحق العربي سيتنصر. والصواب: أكد ان الحق العربي سيتنصر، اعتماداً على بعض الحجج ومنها أن مجمع اللغة العربية في القاهرة ((كان قد قرّر الموافقة على رأي لجنة الألفاظ والأساليب، في الجلسات من الثالثة والعشرين الى السابعة والعشرين، بين ٢٦ نيسان و ٣١ ايار

١٩٤٨، في المادة رقم ٥، وخلاصته: في اللغة اكدت الامر، فتأكد الامر، والامر مؤكد. واصل المادة معناه الربط والشد. وعلى هذا فالتأكيد لا يقع حقيقة على الاشخاص بل على الاشياء والامور. تقول: تأكد الامر، ولا تقول تأكدت منه ولا تأكدته. هذا ما نصت عليه كتب اللغة وما يستقيم في الاستعمال من غير تأويل. ولكن بعض الكتاب يقولون: تأكدت من الشيء، وأنا متأكد منه، ونحو ذلك. وهذه التعبيرات لا تصحح الا بتأويل بعيد))^{٣٤}.

وبقدر ما يتعلق الأمر بما نقله الأستاذ العدناني بخصوص موافقة مجمع اللغة العربية في القاهرة على رأي لجنة الألفاظ والأساليب الخاص بالفعل (أكد) على أساس تعديته بنفسه لا بحرف جر فلم أجد لهذا الكلام موضعاً ضمن ما تناوله كتاب الألفاظ والأساليب الصادر عن منشورات مجمع اللغة المصري، ولعل الأمر خضع لمناقشة أخرى بعد العام ١٩٤٨، وكان للمجمع المذكور رأي مخالف بدلالة عدم التطرق إلى هذا الأسلوب في الكتاب الذي أخذ على عاتقه جمع ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب، وعُرض على مجلس مجمع اللغة العربية في القاهرة ومؤتمره من الدورة الخامسة والثلاثين الى الدورة الحادية والأربعين وأعني به كتاب الألفاظ والأساليب الذي تضمن قرارات تلك اللجنة مع بيان ما أقره مجلس المجمع ومؤتمره منها، وما توقف في قبوله منها، مع عرض البحوث والمذكرات التي استندت إليها، ثم إنني لم أقف على أثر لهذا الموضوع ضمن كتاب مجموعات القرارات العلمية في خمسين عاما وهو الكتاب الذي تكفل بجمع جملة قرارات المجمع من عام ١٩٣٤ - ١٩٨٤^{٣٥}. على أن المقصود بقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة هو القرار ((الذي يقره مؤتمر المجمع، وهو الذي يصح أن يُنسب

إلى المجمع فيقال إنه أجاز كذا، أو منع كذا، أما قرار اللجنة، وقرار المجلس فلا ينسبان إليه))^{٣٦}. والحق أنّ الاقتصار على الدفع بانتفاء وجود قرار مجمعي رافض لتعدية الفعل (أكّد) واشتقاقاته بحروف الجر لا يعني اثباتاً لجواز تعديته بها. لكننا نلمس القبول بالتعبير المرفوض حين نضمّن الفعل (أكّد) معنى الفعل (حثّ) الذي يتعدى بحروف الجر (على) كما ذكر ذلك صاحب أساس البلاغة بقوله: ((حثّه على الشيء واستحثّ بمعنى))^{٣٧}، أو على تضمينه معنى الفعل نبه المتعدي بحرف الجر (على)، قال الجوهري: ((ونبهته على الشيء: أوقفته عليه فتنبهه))^{٣٨}، وكذا تضمين الفعل (تأكّد) معنى الفعل (استوثق) الذي يتعدى بحرف الجر (من)^{٣٩}.

ضحك على

ومما خطأه العدناني ويمكن تصحيحه بناءً على معيار التضمين النحوي قولهم: (ضحك عليه) والصحيح عنده أن يقال إما: (ضحك منه) مستشهداً بقوله تعالى: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضَحَكُونَ﴾^{٤٠}، أو أن يقال: (ضحك به) أي بتعدية الفعل (ضحك) برف الجر الباء مستدلاً على ذلك بما أوردته بعض المعاجم اللغوية^{٤١}. والحق أن جملة (ضحك به) وإن كان لها وجه جاز في اللغة لكنها في الحقيقة كانت قد خرجت عن قيد الاستعمال منذ وقت ليس بالقريب وغدت عبارة مهجورة وغريبة قياساً بقول المعاصرين: (ضحك عليه) على أن الفعل (ضحك) يمكن تعديته بحرف الجر (على) وذلك بتضمينه معنى فعل آخر. يقول الدكتور أحمد مختار عمر في هذا الصدد: ((استعملت المعاجم القديمة حروف الجر «من»، و«إلى»، و«اللام»، و«الباء» مع الفعل «ضحك»، وكذلك أجاز

اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته، وفي المصباح (طرح): «الفعل إذا تضمن معنى فعل جاز أن يعمل عمله» وقد أقرّ مجمع اللغة المصري هذا وذاك؛ وبذا يمكن تصحيح استعمال حروف الجر «على» بدلا من حرف الجر «من»، وقد ورد هذا الاستعمال في بعض المعاجم الحديثة كتكملة المعاجم، والأساسي، والمنجد. والملاحظ أن الاستعمال الحديث فرّق بين التعبيرين: «ضحك من»، و«ضحك على»، فيخصّ الأول لمعنى: السخرية والاستهزاء، والثاني لمعنى: الخداع والغش.^{٤٢} وليس لي هنا إلا ترجيح رأي الدكتور أحمد مختار عمر على رأي معاصره الأستاذ محمد العدناني لا على سبيل الانتصار العاطفي لأي منهما، إذ هما باحثان جليلان خدما العربية كلاً بحسب جدّه واجتهاده، ولكن هو الاتّباع الواعي لمن هو أسدُّ رأياً من صاحبه في مسألة من مسائل البحث اللغوي، وبقدر ما يتعلق الأمر بالدكتور أحمد مختار عمر فقد سبق لي الاعتراض على تحريجه له في مسألة (أخلف ب) أنفة الذكر، وذلك حين بدالي وهن القياس في تضمين الفعل المثبت معنى الفعل المنفي (لم يبر).

خَوَّلَ إِلَى

ومما خطّاه العدناني قولهم: خَوَّلَ إليه الأمر، ونحو ذلك من اشتقاقات الفعل (خَوَّلَ) الذي يتعدى بنفسه، فيجب في الجملة السابقة بحسب العدناني أن يُقال فيها: (خَوَّلَهُ الأمر...)^{٤٣}، والحق أن التعبير المردود من لدن العدناني يمكن تصحيحه بتضمين الفعل (خَوَّلَ) معنى الفعل (فَوَّضَ) الذي يتعدى بحرف الجر (إلى). قال أحمد بن فارس (٣٩٥هـ): ((«فَوَّضَ» الفاء والواو والضاد أصلٌ صحيح يدلُّ على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه))^{٤٤}، وقال

الجوهري: ((فَوْضٌ إِلَيْهِ الْأَمْرُ تَفْوِضًا رَدَّهُ إِلَيْهِ))^{٤٥}، وتابعه في إيراد الألفاظ نفسها أو ما يقاربها معنىً كُلُّ مَنْ الزمخشري (٥٥٨ هـ) صاحب معجم أساس البلاغة^{٤٦}، وكذا صاحب لسان العرب^{٤٧}.

الخاتمة

* أثبت البحث أن التضمين أضحى معياراً قياسيًّا في ضبط الحكم على الأساليب العربية في كونها مقبولة التداول أم غير مقبولة، وهو عندي معيارٌ مستقبليٌّ ينفع في تصحيح ما قد تأتي به الأجيال القادمة من تراكيب ليس شرطاً أن تسير وفقاً لما نألفه حالياً من ضروب القول جرياً على سنن التطور اللغوي التي تصيب كل لغة في حاضراً ومستقبلاً.

* بين البحث أن التطور اللغوي في العربية منهل ثر من مناهلها، وأحد وسائل تنميتها، وفي إغفاله تعسير على مستعملي العربية والناطقين بها.

* تبين مما تقدم ذكره أن مؤلف معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة الأستاذ محمد العدناني كان متحفظاً على استعمال معيار التضمين النحوي في إطار التصحيح اللغوي، وهو الأمر الذي يخالف منهجه العام في تبني قرارات المجامع العربية الأربعة، ومنها بطبيعة الحال مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أجاز العمل بالتضمين.

* بلغ عدد المسائل التي خطأها العدناني ويمكن تصحيحها بناءً على معيار التضمين النحوي ستاً لكن هذا العدد يمكن أن يتجاوز عشرات الأمثلة بملاحظة أن مركز التخطئة في الأمثلة المرفوضة هو الفعل أو ما في معناه بما يتضمنه ذلك من اشتقاقات بحسب أزمنة كل فعل وما يحتمله من أبنية ومن ثم فإن منع تلك المسائل وما يتفرع منها فيه ما فيه من التضييق على مستعملي العربية مع ما يحدثه ذلك التضييق من بلبلة فكرية لا سيما في إطار من يرجع إلى أكثر من مصدر لغوي في أخذ صحيح اللغة، وقد لاحظنا في أثناء البحث أن بعض المؤلفين في حقل التصحيح اللغوي ممن عاصر العدناني

ذهب إلى تصحيح جملة مما خطأه الرجل، وهو أمرٌ يزيدنا اقتناعاً في أن كتب التصحيح اللغوي تمثل بمجملها وجهات نظر كاتبها، وبهذا فإنها تخضع إلى مبدأ إعادة النظر فيها اعتماداً على ما (يظهر) من أدلة، ولعلّ في ذلك تفسيراً عاماً لاختلاف أرباب التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً.

الهوامش

- ١) المحتسب، ابن جني : ١ : ٥٢
- ٢) ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران: ١٧
- ٣) ينظر معجم الأغلط اللغوية المعاصرة: المقدمة : ط
- ٤) مقدمة المعجم : ز- ش
- ٥) ذكر الأستاذ العدناني رحمه الله تعالى مضمون ذلك الكلام مسبقاً في معجم الاخطاء الشائعة : ٥ .
- ٦) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديشي : ٤١١، وينظر سيبويه أول من جرأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، د. سعدون الربيعي : ٣٦٣، وينظر معجمات التصحيح اللغوي دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، د. لطيف نجاح القصاب : ٩٢
- ٧) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: ٣ : ٣٧٣ .
- ٨) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام : ٢ : ٤٩٣، وشرح الدماميني : ٢ : ٥٥٩، وينظر قضايا اللزوم والتعدي، د. محمود الحسن : ٢٢٥ .
- ٩) ينظر التضمنين النحوي في نماذج شعر حاتم الطائي، منى صالح العجرمي : ٢٧٢٣
- ١٠) ينظر الإتقان في علوم القرآن، السيوطي : ٣ : ١٣٦
- ١١) ينظر ذيل فصيح ثعلب : ٢٠، وشذا العرف : ٨٨ .
- ١٢) ينظر الاتقان في علوم القرآن، السيوطي : ٣ : ١٣٦، وينظر موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي : ١ : ٤٦٩
- ١٣) ينظر اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه : ٦٠ .
- ١٤) ينظر شرح كتاب سيبويه : ٢ : ٣٥٦ .
- ١٥) الخصائص : ٢ : ٣١٠ .
- ١٦) ينظر شرح درة الغواص : ١٠٠-١٠١ .
- ١٧) ينظر التضمنين النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل : ٩١
- ١٨) ينظر التضمنين في العربية، د. أحمد حسن : ١٦-١٧، وينظر تذكرة الكاتب : ١١٦، وينظر معجم الاغلط اللغوية المعاصرة : ٥٣٥
- ١٩) قضايا اللزوم والتعدي : ٢٣١
- ٢٠) ينظر مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي : ٦ .

- (٢١) ينظر معجم الأغلط اللغوية المعاصرة: المقدمة : ط
(٢٢) معجم الاغلط اللغوية المعاصرة : ٥٣٥
(٢٣) ينظر معجم الأغلط اللغوية : ٧
(٢٤) النساء : الآية ٥٨
(٢٥) ينظر مقاييس اللغة : ١ : ٧٤ ، وينظر أساس البلاغة، الزمخشري : ١ : ٢٣
(٢٦) ينظر لسان العرب : مادة : (فضا) : ص ٣٤٣١ ، وينظر معجم الصواب اللغوي : أحمد مختار عمر : ١ : ٢٧
(٢٧) النساء : ٢١
(٢٨) ينظر معجم الأغلط اللغوية : ٧
(٢٩) ينظر لسان العرب : مادة (خزم) : ١١٥٣ ، ومختار الصحاح : مادة (عطا) : ٢٧٦
(٣٠) طه : ٨٦
(٣١) التوبة : ٧٧
(٣٢) صحاح اللغة وتاج العربية : ٣ : ٢٣٦٨ ، وينظر لسان العرب : ١٨٣٠
(٣٣) ينظر معجم الصواب اللغوي : ١ : ٢٥
(٣٤) ينظر معجم الأغلط اللغوية : ٢١
(٣٥) ينظر كتاب الألفاظ والأساليب : ١ - ٢٢٩ ، وينظر موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة للدكتور عبد العظيم فتحي خليل : ٧ ، وينظر مجموعة القرارات العلمية : ٣ - ٣٢٦
(٣٦) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما، خالد بن سعود العصيمي : ٤٤
(٣٧) صحاح اللغة وتاج العربية، الجوهري : ٣ / ٢٧٩ ، وينظر أساس البلاغة، الزمخشري : ١ : ١٦٨
(٣٨) ينظر صحاح اللغة وتاج العربية : ٣ : ٢٢٥٢
(٣٩) ينظر معجم الصواب اللغوي : ١ : ٢٠٣
(٤٠) المؤمنون : ١١٠
(٤١) ينظر معجم الأغلط اللغوية المعاصرة : ٢٩٠
(٤٢) معجم الصواب اللغوي : ١ : ٤٩٥
(٤٣) ينظر معجم الأغلط اللغوية المعاصرة : ٢٠٨

٤٤) معجم مقاييس اللغة : ٤ : ٤٦٠

٤٥) صحاح اللغة وتاج العربية : ٣ : ١٠٩٩ .

٤٦) ينظر أساس البلاغة : ٢ : ٣٩

٤٧) ينظر لسان العرب : ٣٤٨٥

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- *الإتقان في علوم القرآن، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، ت ٩١١هـ، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، د.ت
- *أساس البلاغة، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزخشي المتوفى ٥٣٨هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- *الألفاظ والأساليب، ما نظرت فيه لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب، وعرض على مجلس المجمع ومؤتمره، من الدورة الخامسة والثلاثين إلى الدورة الحادية والأربعين، أعد المادة والتعليق عليها محمد شوقي أمين، مصطفى حجازي، د. ط، مجمع اللغة العربية، مصر، د. ت.
- *تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط ١، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٩٥٦م.
- *تذكرة الكاتب، أسعد خليل داغر، د. ط، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٣م.
- *التضمين في العربية، د. أحمد حسن، ط ١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١م.
- *التضمين النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل، ط ١، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ٢٠٠٥م.
- *الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- *درة الغواص في أوهم الخواص، الحريري (٥١٦ هـ)، ط ١، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٢٩٩هـ .
- *ذيل فصيح ثعلب، موفق الدين البغدادي (ت ٦٢٩ هـ)، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط ١، دار الكتب الملكية، القاهرة، ١٩٤٩م.
- *شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي (ت ١٣٥١ هـ)، شرحه وفهرسه واعتنى به: د. عبد الحميد هندراوي، ط ٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- *شرح الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨ هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، ط ١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
- *شرح كتاب سيبويه، السيرافي (٣٦٨ هـ)، الجزء الثاني، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- *علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، د. ط، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.
- *القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين /

- ١٩٩٥، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، ط١، الرياض، ٢٠٠٣م.
- *قضايا اللزوم والتعدي في النحو والصرف والدلالة، د. محمود الحسن، دار البينة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١١م.
- *اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، د. عبد الفتاح سليم، ط١، دار المعارف، ١٩٨٩م.
- *لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور (ت ٧١١هـ)، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، د. ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٣م.
- *المحتسب، ابن جنبي تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، ط المجلس الأعلى للشتون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.
- *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، تقديم: د. رفيق العجم، ترجمة: د. عبد الله الخالدي، مكتبة ناشرون، لبنان، د.ت.
- *موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي، د. ط، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
- *موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة، د. عبد العظيم فتحي خليل، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، الألوكة، القاهرة، د.ت.
- *مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ١٩٣٤ - ١٩٨٤، أخرجها وراجعها محمد شوقي أمين، وإبراهيم التريزي، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.
- *مختار الصحاح، الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، قراءة وضبط وشرح د. محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٨م.
- *معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥.
- *معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، محمد العدناني، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٨٩م.
- *معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- *معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د. ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- *معجمات التصحيح اللغوي الحديثة دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، د. لطيف نجاح القصاب، ط١، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨م.
- *مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: حسن جماد، ود. إميل يعقوب، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.

الأبحاث :

الكتب الانكليزية
*Grammatical implication and
anaphora as determinates of
text comprehension English
as second language by Daniel
Michal Walsh B.A, University of
Hawaii,1967.

*لتضمين النحوي في نماذج من شعر
حاتم الطائي، منى صالح العجرمي، مجلة
دراسات العلوم الإنسانية، الأردن، المجلد
٤٣، ملحق ٦، ٢٠١٦ .

*سيبويه أول من جرأ النحويين على
العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي
الشريف، د. سعدون أحمد علي الربيعي، مجلة
العميد، المجلد الثالث، العدد الخامس،
السنة الثانية، ٢٠١٣م.